

## محور المداخلة : علاقة العدالة الاجتماعية والمواطنة بالتنمية الشاملة

عنوان المداخلة: استراتيجية التنمية المحلية في المدن الجزائرية، أي تدير للمجتمع المدني؟

- دراسة ميدانية لأحياء بمدينة خنشلة -

الاسم واللقب : أ / عامر بوسالمي

الاسم واللقب: أ / عامر مبروكي

جامعة عباس لغرور خنشلة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة - 2-

الهاتف 0662064230

الهاتف 06638379 64

البريد الإلكتروني : [amar.mabrouki@univ-constantine2.dz](mailto:amar.mabrouki@univ-constantine2.dz)

### الملخص :

تهدف الدراسة إلى التطرق إلى دور المواطنة الفعلية في تحقيق التنمية الشاملة ، ويتجسد ذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني بصفتها شريك اجتماعي في العملية التنموية وهي دراسة ميدانية أجريت على بعض المنظمات التي تمثل المجتمع المدني سواء جمعيات ، نقابات ، أحزاب وقد تم استخدام عدة مناهج منها المنهج الوصفي ، المنهج الإحصائي نوقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- أن هناك عقبات جمة تقف أمام الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني منها: عدم النضج المهني-افتقاد الثقة بين السكان ومؤسسات المجتمع المدني.

- أن دور مؤسسات المجتمع المدني خيار استراتيجي لا مفر منه في الوقت الحاضر

الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني، فاعل اجتماعي، التنمية الشاملة ، الأحياء السكنية

### Rèsume

L'étude vise à aborder le rôle de la citoyenneté dans le développement sociale , et cela a travers la société civile en tant que partenaire sociale dans le processus de développement .

Il s'agit d'une étude pratique menée sur certaines organisations qui représentent la société civile, qu'il s'agisse d'associations ou de syndicats. , et les parties politique. Plusieurs approches ont été utilisées, y compris l'Approche descriptive et statistique, l'étude a abouti à plusieurs résultats, les plus importants sont :

- De nombreux obstacles se dressent devant les efforts volontaires de la société civile, notamment: le manque de maturité professionnelle

- le manque de confiance entre la population et les institutions de la société civile

- Le rôle des institutions de la société civile est un choix stratégique incontournable à l'heure actuelle

**Mots clé: société civile, partenaire sociale, développement global, les quartiers**

مقدمة:

إن الاهتمام بموضوع مؤسسات المجتمع المدني جاء مواكبا لتطور أدوار ومسؤوليات هذا القطاع المهم. وفي إطار هذا التوجه الجديد لتفعيل دور المشاركة من جانب هذه المؤسسات المدنية والسكان برز اهتمام عالمي من جانب مؤسسات التمويل

والمؤسسات العالمية ، ومن جانب الخطاب السياسي للحكومات للتأكيد على الدور الفاعل لهذه المؤسسات، في هذا السياق الذي شهد فيه العالم تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، تزايد الوزن السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها كمحور للتحوّل في شتى الميادين من جهة، ولكسر هيمنة ومركزية الدولة من جهة ثانية.

من جهة أخرى نجد التنمية الشاملة تتم بإعادة صياغة العلاقة بين كل الفاعلين والمتدخلين في تنظيم المجال المحلي، على أساس مفهوم التعاقد والتشارك والتوافق، وهي مقاربة ورؤية جديدة للتغيير لها مضمون اقتصادي، واجتماعي، وثقافي، وسياسي، وبيئي، ومالي باعتبارها النهج الأكثر نجاعة بتدبير الشأن العام والمجتمعي في المرفق العمومي والخصوصي، وتحتاج إلى تعبئة الطاقات والموارد المالية والبشرية وترشيد استثمارها لتأمين شروط تدبير جيد، بهدف تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

### أولاً- تحديد مشكلة الدراسة:

تعتبر فكرة نجاح عمل مؤسسات المجتمع المدني في بناء علاقات تشاركية تفاعلية مع المحيط الاجتماعي لها، وجعلها إحدى متطلبات التنمية الشاملة، وآلية لإحياء وترقية الكثير من الأشكال التضامنية لخدمة أهدافها، يؤدي إلى تطور فلسفة جديدة للتنمية، تركز على مشاركة السكان وتدفعهم نحو تحقيق إنجاز وعطاء متميز يعتمد على الذات قبل اعتماده على الدولة، وبالتالي إرساء ثقافة مدنية جديدة تؤدي إلى إصلاح الأحوال المتدهورة والبائسة.

إن دراسة مؤسسات المجتمع المدني تدفع إلى مناقشة دورها، وإمكانياتها، وبرامجها للتأثير والتفاعل، ومحاولة التعرف على إسهاماتها التي تظهر كساحة تتبلور فيها مجموعة من التفاعلات، وتقوم بوظائف عديدة تساهم في تدبير الشأن المحلي (التنمية الشاملة) والعمل على تحقيق رفاهية سكانها على جميع الأصعدة. من هنا نسجل مدى أهمية حضور دور هذه المؤسسات في صنع القرار الحضري عن طريق ابتكار الحلول الصائبة، والتدخل والمساندة واقتراح المشاريع، ووضع الخطط الناجعة للخروج من الأزمات والمشاكل الحضرية.

ذلك أن الدولة بمفردها لم تعد قادرة على القيام بجميع الوظائف التنموية، بل لا بد من توافر شريك يتحمل معها أعباء ومسؤوليات المواجهة والإصلاح والتنمية، وتقدم الخدمات المختلفة، على افتراض أساسي أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على مواجهة مشكلاته عندما تتواجد به مؤسسات تتولى مهاماً متعددة منها تقديم الخدمات العامة ومناقشة السياسات التي تتصل بتلك الخدمات.<sup>(1)</sup>

هذا يعني أن مؤسسات المجتمع المدني يراد لها أن تقوم بأدوار أساسية تتمثل في تعزيز المشاركة والمساهمة في إصلاح أعطاب الحياة الحضرية، لأن التنمية الحضرية لا تؤدي ثمارها دون أن تنبثق من صميم هذه المؤسسات التي تنشأ نتيجة لرغبة طبيعية لدى العامة لحل كل المشاكل المحيطة بهم. إن إقصاء هذه المؤسسات من شأنه أن يعطل كل برنامج يقوي أو يضمن من دعائم التنمية الحضرية، ويحد من تطلعات السكان والمنجزات المحققة على أرض الواقع.<sup>(2)</sup>

هذا، وتلعب الجزائر دوراً كبيراً من أجل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بغية تنفيذ معظم البرامج التنموية لتقدم نموذجاً يعمل على توفير الخدمات ذات الأولوية. بإيجاد توازن بين خدمات التنمية المتنوعة وبين ما يتطلبه توفيره لسد حاجات الأفراد من هذه الخدمات.

---

1- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، حلوان، مصر، 1999، ص 393.

2- محمد حسن الدخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص 190-192.

وقد عرفت مدينة خنشلة في الآونة الأخيرة قفزة نوعية من حيث ميلاد عدد معتبر من مؤسسات المجتمع المدني، ويتجسد ذلك في صورة أحزاب ونقابات وجمعيات متعددة المشارب والبرامج، وكلها تصب في النهوض بتنمية مختلف القطاعات بهذه المدينة، وذلك بتقديم مختلف الاحتياجات والمطالب المتنوعة والمتجددة وبالطرق التي تراها مناسبة.

ولهذا فإن هذه الدراسة تحاول الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة وذلك من خلال الدراسة الميدانية: لأحزاب ونقابات وجمعيات بمدينة خنشلة ومحاولة إبراز دورها في التنمية الشاملة، وطرق عملها داخل الأحياء، والعراقيل التي تقف أمام نشاطها. وكذلك وعي السكان بمشروعات التنمية الشاملة ومدى إسهامهم في تنمية أحيائهم من خلال الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

وعليه فالتساؤل الرئيسي لهذه الدراسة هو:

ما مدى أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني في برامج التنمية الشاملة؟

وتحت هذا التساؤل الرئيسي تدرج عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

1. ماهي أهم مؤسسات المجتمع المدني المنوطة بالتنمية الشاملة بمدينة خنشلة؟
2. ماهي أهم العراقيل التي تواجه عمل هذه المؤسسات؟
3. أين يكمن وعي السكان بحتمية سياسات التنمية الشاملة في بناء المجتمع الخنشلي؟
4. هل تقف الأنساق التقليدية حجر عثرة في مواجهة برامج التنمية الحضرية في هذه الأحياء؟

ثانيا- أهداف و أهمية الدراسة:

1. الوصول إلى حقائق علمية دقيقة فيما يخص موضوع مؤسسات المجتمع المدني و علاقته بالتنمية الشاملة.
2. إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في الحياة المجتمعية، وحقائق هذا الدور من خلال توفير الخدمات والمرافق الهامة للمجتمع ، ومن ثم الكشف عن الدور الفعلي والحقيقي الذي تقوم به هذه المؤسسات في التنمية الشاملة.
3. الحاجة إلى وجود شريك اجتماعي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص لمعالجة المشكلات المجتمعية.

ثالثا- تحديد المفاهيم:

في دراستنا هذه تتضمن سبعة مفاهيم أساسية و المتمثلة أساسا في:  
مؤسسات، المجتمع المدني، التنمية الشاملة، حزب، نقابة، جمعية.

التعاريف الاصطلاحية:

**تعريف المؤسسة:** في معجم "روبير" بأنها: " مجموعة الأشكال الأساسية لتنظيم اجتماعي كما قررها القانون أو العادات في هيئة اجتماعية ". وتعرف كذلك على أنها " مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لاحتواء وتنظيم جهود الأفراد لتحقيق الأهداف المشتركة "

لقد اتفق أغلب الباحثين على أن "الأحزاب والنقابات والجمعيات الثقافية" تشكل أهم مقومات المجتمع المدني.

التعريف الاجرائي:

" المؤسسة تنظيم يحتوي على مجموعة من القوانين، تضم مجموعة بشرية، لها أساليب عمل ملزمة لأفرادها، تتمتع بشرعية لإشباع حاجات الأفراد المشتركة عبر الزمن، وهي في غالب الأحيان مستقلة ماليا ".

## 1- المجتمع المدني:

### أ- التعاريف الاصطلاحية:

إن مفهوم المجتمع المدني حسب " عبد الحميد إسماعيل الأنصاري " :

عن ندوة المجتمع المدني، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، فقد تبنت تعريفاً للمجتمع المدني على أنه " المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي والوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ".<sup>(1)</sup>

أما التعريف الأهم من حيث الشيوخ والانتشار ومن حيث تضمنه سمات هذه المؤسسات بدقة هو:

الذي يعتبر المجتمع المدني " مجموعة المنظمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع ومصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والإدارة السلمية للاختلافات، والتسامح وقبول الآخر".<sup>(2)</sup>

### ب- التعريف الإجرائي:

" هي مجموعة المؤسسات التطوعية المختلفة، تجتذب إليها شريحة واسعة من أفراد المجتمع يمارسون أنشطة إنسانية تعمل على تدعيم المجتمع وتقويته، وتتمتع باستقلال مالي، بعيدة عن سيطرة الدولة، هدفها هو الإصلاح والاهتمام بالشأن العام عن طريق إشراك أفراد المجتمع بكل فئاته التي تسهم في ترشيد مسيرته وتعزيز خطاه من أجل تحقيق تنمية حضرية حقيقية وفعالة " .

## 2- التنمية الشاملة:

### أ. التعاريف الاصطلاحية:

يعرفها: " حسين عبد الحميد أحمد رشوان" بأنها: " مجموع التغيرات التي تعترى المجتمع وتقدم مختلف الخدمات والمرافق التي تخدم ساكنه وتوفر له كل ما يحتاجه في سبيل تحقيق حاجاته ومطالبه الفيزيولوجية والاجتماعية، وهي بذلك عملية تعقد الاتجاهات الاجتماعية والإيكولوجية والثقافية، والتي تؤدي إلى تنمية المدينة، وتشمل هذه التغيرات المساكن والمدارس وبناء العمارات وإنشاء الشوارع والأحياء وتعبيد الطرق، وتقديم مختلف الخدمات والمرافق التي تخدم ساكن المدينة ".<sup>(3)</sup>

وهي عمل جماعي مشترك يتضمن طابعاً تعاونياً تشاركياً تساهم فيه كل من الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وأفراد المجتمع من أجل إحداث نقلة نوعية في المدينة وتغيرات اجتماعية بها من خلال توجيه وتنظيم الجهود، وبالتالي نقل المجتمع من حالة ووضع معين إلى الأحسن.

### ب. التعريف الإجرائي:

" هي خلق الظروف والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان الحضرية، من خلال إيجاد التوازن بين الموارد والسكان ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية والاجتماعية. وذلك في ضوء التكامل بين الجهود الحكومية

---

1- متروك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص 26.

2- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 64.

3- بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التتموية) ، مرجع سبق ذكره، ص 238.

ومختلف الفاعلين الاجتماعيين، فهي تهتم بكل جوانب الحياة المجتمعية في المجتمع الحضري، ورفع مستوى معيشة السكان ماديا ومعنويا وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات ". .

### 3- الأحزاب السياسية:

#### أ- التعاريف الاصطلاحية:

يرى الفقيه الفرنسي " بنيامين كونستانت " أن الحزب جماعة من الأفراد تعتنق منها سياسيا واحدا ".  
أما الفقيه " كياي " فالحزب عنده هو: " جماعة متعددة من الأفراد متحدين من خلال حماس مشترك لمصلحة قومية أو مبدأ محدد يتفقون عليه ".<sup>(1)</sup>

إن الحزب هو تجمع أفراد ذات مصالح واتجاهات ومواقف واحدة يعملون من أجل تحقيق أهداف محددة ومشتركة وتأخذ طابعا اجتماعيا، ولها أيديولوجيو واحدة، وهدف أو عدة أهداف منها ما يتعلق بأعضاء الجماعة الواحد ومنها ما يتعلق بالمجتمع ككل.

#### ب- التعريف الاجرائي:

" الحزب جماعة من الأفراد تنتمي إلى تنظيم معين، هذا التنظيم يضم جماعة من الأفراد تعمل على تحقيق القدر الأكبر من حاجات و مطالب أعضائه وأفراد المجتمع أو توجيهها في حدود الإمكانيات المتاحة ". .

النقابة: 1- بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التنموية) ، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

1- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة) ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 336.

#### أ- التعاريف الاصطلاحية:

هي " حركة تنظيم للطبقات الاجتماعية وللجماعات المهنية بقصد تأمين وسائل الدفاع عن مصالحها، وهي عقيدة تغيير اجتماعي واقتصادي تقوم على مبادئ وغايات.

كما تعتبر بمثابة " نواة مركزية للمجتمع المدني باعتبارها أكبر فضاء خارج هيكل الدولة، وهي أكبر حركة مؤطرة، تعبر عن مجمل القوى أكثر من أي إطار أو تنظيم آخر، الحفاظ على الوحدة الوطنية".<sup>(2)</sup>

#### ب- التعريف الاجرائي:

" النقابة مؤسسة من أفراد ذوي مهنة واحدة أو مهن متشابهة يختارون للدفاع عن مصالحهم المهنية وذلك بهدف ملائمة وتحسين ظروف العمل ماديا ومعنويا وقانونيا، وهي تنظيم يتشكل من مجموعة أفراد أنشأت خصيصا لرعاية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبط بأعمالهم اليومية". .

### 4- الجمعية:

#### أ- التعاريف الاصطلاحية:

هي " جماعات منظمة من الأفراد انظموا لتحقيق هدف مشترك ليغيروا بعض أوجه أوضاعهم وتمثل بأربعة أشكال:

---

1- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة) ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 336.

2- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

1. الأهداف: التي تمثل القيم الثقافية والاجتماعية.
  2. القاعدة الاجتماعية: بنيت على الطبقات الاجتماعية التقليدية وطبقات أخرى.
  3. وسائل الفعل: تعتمد على تعبئة الأفراد لتغيير القيم والاتجاهات والمواقف.
  4. التنظيم: وتعتمد على نماذج التنظيم المرنة التي تسمح للأعضاء الاعتياديين بالإسهام الفعال فيها<sup>(1)</sup>.
- ب- التعريف الإجرائي:**

" هي تعاقد جماعة من الأفراد ينظمون في عمل جماعي مشترك<sup>1</sup>- بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التنموية) ، مرجع سبق ذكره ،ص 238.

1-عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة) ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص336.

حسب قانون داخلي لتحقيق أهداف أو مجموعة أهداف، وتقوم على التعاون و الاعتماد المتبادل في تأدية مهامها "

#### رابعاً- للدراسات السابقة:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى سرد دراستين سابقتين هما:

1- دراسة أحمد إبراهيم ملاوي: من جامعة مؤتة، الكرك، الأردن الموسوم "دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة " وهو عبارة عن بحث قدم في مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث عن دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي في 20 و 22 يناير 2008 م.

وكانت أهداف الدراسة تصب في مجملها حول دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية الشاملة من خلال إشراك القطاع الخاص والعام.

أما أهمية الدراسة فتتمثل في الكشف عن العمل التطوعي من منظور الفكر الإسلامي مستشهداً بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية التي تحث على العمل التطوعي وتشجيع الأعمال الخيرية.

أما مشكلة الدراسة فتتمحور حول عدة تساؤلات أهمها

- ماهو دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟
- فيما يكمن دور مؤسسات المجتمع المدني في مجالات التنمية الأخرى
- ماهي المداخل النظرية التي تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-ابتعاد منظمات المجتمع المدني عن المرجعيات الإسلامية في الأدبيات والخطابات (التكافل، التضامن، الإحسان، عمل الخير.....)والاعتماد في نفس الوقت على الخطاب الغربي كالديمقراطية، المواطنة.... الخ.

- صعوبة الحصول على التمويل.
- سوء اختيار بعض الشخصيات الادارية المؤهلة لقيادة تلك المنظمات التي يصعب أداؤها.
- ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل التطوعي وخاصة في الدول النامية.
- العائق الحزبي ( إتباع مؤسسات المجتمع المدني أحزاب سياسية).

2 - هشام عبد الكريم: بعنوان " المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر "

<sup>1</sup>- معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وهي عبارة عن دراسة نظريه لرسالة ماجستير تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية عن كلية العلوم السياسية وعلاقات دولية بجامعة بن يونس بن خدة بالجزائر سنة 1999  
صاغ الطالب اشكاليته من خلال تطور بنية المجتمع المدني الجزائري في ظل التحول الديمقراطي من خلال تساؤلات مفادها:

- ماهي أهم التنظيمات المشكلة لهذه البنية؟  
- ما مدى مساهمة هذه التنظيمات من خلال الادوار والوظائف التي تؤديها في عملية التنمية السياسية بالجزائر في الفترة الممتدة من 1989 الى 1999 ؟  
وقد اعتمد الباحث في دراسته على عدة مناهج هي : المنهج التاريخي، المنهج المقارن، منهج تحليل المضمون .

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :  
- أن المجتمع المدني في الجزائر يضم مجموعة مؤسسات لا تتصف بالمرونة اللازمة - افتقاد الكثير من منظمات المجتمع المدني الى الديمقراطية الداخلية.  
- اختلفت مكانة المجتمع المدني في الجزائر من دستور 1989 الى 1999.  
- علاقة منظمات المجتمع المدني بالسلطة هي علاقة غير سوية تتميز بهيمنة واضحة للسلطة على تحركات وأنشطة هذه المنظمات.  
- أن المجتمع المدني ينطوي على معتقدات تحد من فاعليته في تحقيق التنمية السياسية.

#### خامسا- فروض الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على فرضية عامة وأربعة فرضيات جزئية :

#### الفرضية العامة:

- تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في عملية التنمية الشاملة.

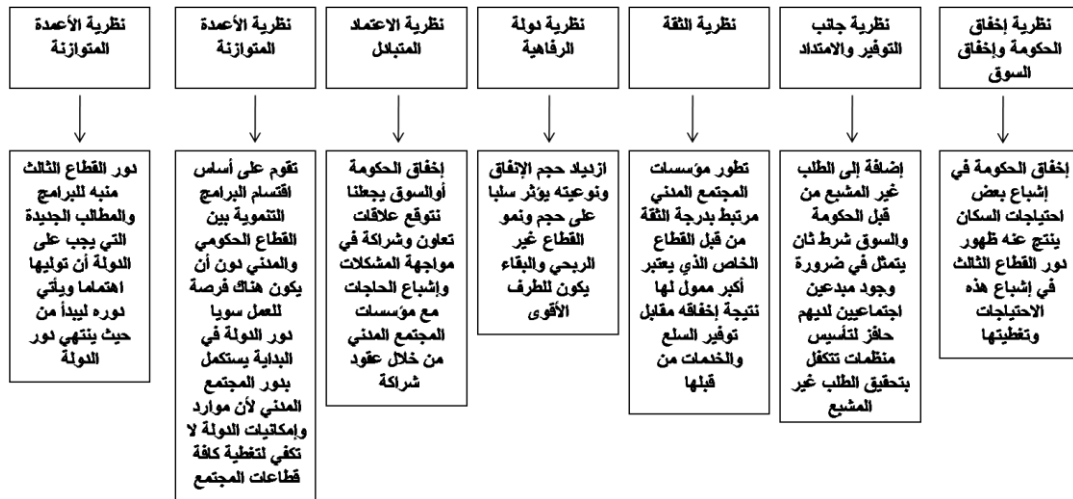
#### 1- الفرضيات الجزئية:

1. تقوم مؤسسات المجتمع المدني بعدة وظائف لتدعيم برامج التنمية الشاملة.
2. الموارد المالية والبيروقراطية تقف عائقا أمام نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
3. سياسات التنمية الشاملة تتلاءم ووعي السكان وانسجامها مع مطالبهم واحتياجاتهم.
4. تعمل الأنساق التقليدية على إعاقة مشاريع التنمية الشاملة.

#### سادسا- الخلفية النظرية للدراسة:

هناك العديد من المداخل النظرية التي تفسر لنا طبيعة دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها تمثل الشريك في أي عملية تنموية، هذه المداخل هي أهم النظريات المطروحة على الساحة، فهي تهتم بدور القطاع الثالث وسنختصرها في المخطط التالي.

مخطط يمثل النظريات المفسرة للمجتمع المدني



المصدر : الباحث بالاعتماد على النظريات المفسرة للمجتمع المدني

إن التصور النظري لدور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، يفرض علينا في إطار هذه الدراسة الجمع بين النقاط المحورية التي يقوم عليها كل اتجاه لنتمكن من تحليل ظاهرة التنمية باعتباره الشاملة ا حصيلة تفاعل بين أطراف متعددة داخل البيئة الحضرية ( المدينة ) لكن بعد عرض أهم الإسهامات النظرية وتقييمها تبين لنا أن المقاربة الأكثر كفاءة في معالجة موضوع بحثنا تتمثل في نظرية امتداد السلام نظرا لما توفره من معطيات معتبرة سواء للمنطلقات النظرية في تحليل دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية أو بالنسبة لف الشاملة هم واقع المجتمع الجزائري وتبقى الدراسة الميدانية هي المحك الحقيقي لاختبار مدى مصداقية هذا التصور النظري في الواقع.

و هي تتفق وإيديولوجية وموارد وإمكانيات كل دولة، بحيث يصبح دور الدولة العمل على التغطية القصوى للخدمة وتغطية كافة المجالات بما فيها الحضرية في المجتمع، وبحيث لا يكون هناك مجالاً لعمل مؤسسات المجتمع المدني إلا فيما يختص بتنبيه الدولة إلى البرامج الجديدة والمطالب التي يجب على الدولة أن توليها اهتماما، ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني ليبدأ من حيث ينتهي دور الدولة<sup>(1)</sup>.

**1- الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية الشاملة: من بين هذه النظريات نجد:**

**أ- الاتجاه السيكلوجي:**

يرمي الاتجاه السيكلوجي في مجال التنمية الشاملة إلى اكتشاف الضغوط السيكلوجية، ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص، لقد ميز "زيمل" بين ما أسماه بين الشكل والمضمون فيما يتعلق بالتجربة والخبرة الإنسانية، والمتباينة<sup>(2)</sup>.

فهذا الاتجاه يركز على جانب، السلوك والعقل والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية والمظهر التنظيمي للحياة الاجتماعية الحضرية.

1- أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق، ص ص 269-270.

2- السيد عبد العاطي، السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 332-333.



## ب- الحتمية الثقافية:

وهي اتجاه أحادي يفسر التنمية الشاملة، في ضوء المتغيرات الثقافية ويرجع التنظيم الإيكولوجي من خلال القيم الثقافية ومن أنصار هذا الاتجاه "وليم وايت" فقد ذهب إلى أن القيم الثقافية تعتبر إلى حد ما مسئولة عن الحقيقة التي مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامة في المناطق الحضرية الأمريكية بعد أن كانوا يعيشون فترة من الزمن في الضواحي، وهذا بدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها.

وقد دعا ماير إلى التحول بأن هيكل وسائل الاتصال هو أفضل الأسس لتقييم ثقافة المدينة وتتحلى هذه الثقافة على كل مناشط المدينة، فهي تظهر في مكان العمل، وفي سوق المدينة، وفي المؤسسات التعليمية، و في أماكن الترويج، وأعتبر فيبر أن التفاعل الاجتماعي في النسق الحضري المنظم ينتج عن عمليتين مترابطتين هما: التفاعل الإنساني في مجتمع مدني معين، وعملية الانتشار التي تتم في أماكن مبعثرة

## ج- الحتمية الاقتصادية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى التنمية الشاملة، حيث يرتبط التحضر والنمو الحضري كحركة انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولى كالصيد والزراعة إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات.

واعتمادا على هذا الاتجاه يذهب البعض إلى القول بان التغيرات التكنولوجية في الصناعية المصاحبة دائما لتنمية المناطق الشاملة الكبرى، وهي تعتبر في الوقت ذاته معوقا لنمو المناطق الأخرى الصغرى.<sup>(1)</sup>

## د- الاتجاه الوظيفي:

يرى هذا الاتجاه وظيفيا، أي دراسة النظم الاجتماعية من زاوية اجتماعية صرفة، أي في حدود البناء الاجتماعي وليس من جهة نظر سيكولوجية أو مسلمة فلسفية، ونظر الباحث إلى التجمعات الإنسانية باعتبارها " نسقا اجتماعيا - Social System" تتكامل فيه الأجزاء وتتساند في كليات ويعتمد بعضها على بعض، ويدخل كل منها في عدد من العلاقات الضرورية المعقدة ويمكن عن طريق تحديد العلاقات الضرورية بين الأفراد الوصول إلى القوانين التي تنظم الحياة الاجتماعية وبالتالي يصبح التنؤ العلمي ممكنا.<sup>(2)</sup>

و يرى الباحث "لويس مفوردي" أن ظهور التجمعات البشرية الأولى يعود إلى عدة أسباب منها: البحث عن الأمن الاجتماعي الذي كان يفتقر إليه الإنسان بدرجة كبيرة والاستفادة من مبدأ المجاورة لتبادل الإنتاج الذي وفر إلى حد ما على الإنسان الكثير من الجهد والعناء، والأهم من ذلك أن مبدأ ظهور المدينة وتبلورها قائم أساسا على نظرية تجمع الوظائف والخدمات العامة التي كانت مبعثرة وغير منظمة، استطاعت المدينة من جمعها معا داخل نطاق محدد من الأرض.<sup>(3)</sup>

## سابعا - الدراسة الميدانية

---

1- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان وآخرون، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

2- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري ج1، مرجع سبق ذكره، ص ص 345-347.

3- بشير إبراهيم الطيف، محسن عيد علي، ( دراسة في الجغرافية التنموية ) خدمات المدن، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 38.

## 1 - مجالات الدراسة : تنقسم الدراسة على ثلاثة مجالات هي:

### أ- المجال المكاني:

اقتصرت دراستنا على مدينة خنشلة، حيث تم اختيار بعض مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) في العينة القصدية الأولى وعددها 15 مؤسسة  
أما في العينة الثانية (العنقودية) فقد اخترنا أربعة أحياء لإجراء الدراسة الميدانية مختلفة من الناحية الفيزيائية والجمالية، تتوزع بين الأحياء الراقية متمثلة في (حي النصر)، أحياء متوسطة (حي 80 سكن) وأحياء شعبية (حي بوجلبانة)، وأحياء متخلفة (حي الكرمة)، لكنها متجانسة من الناحية المكانية (الجغرافية) حيث تقع كلها بمدينة خنشلة والديمغرافية كخصائص السكان.

### ب- المجال الزمني :

من أجل هذا فإنه تم تحديد الفترة الزمنية لتناول هذا الموضوع وفق التوزيع الزمني التالي:

### ج- المجال البشري:

من أجل هذا الغرض فقد تم تحديد العنصر البشري الذي هو محل الدراسة بالتناول، ذلك أن رؤساء مؤسسات المجتمع المدني والسكان هم الأفراد المشاركون في تكوين وحدوث ظاهرة التنمية الشاملة، وبالتالي فهم أدرى وأجدي بالحصول على معلومات منهم تتعلق بالدراسة موضوع البحث. فهم يشكلونها ويتشكلون منها لذلك تم التركيز على رؤساء مؤسسات المجتمع المدني و السكان دون غيرهم للحصول على بيانات دقيقة ، ولهذا يمكن توضيح العنصر البشري المعني بالتناول في هذه الدراسة وفقا لما يلي:

- يتكون المجال البشري للعينة القصدية من رؤساء وقيادي مؤسسات المجتمع المدني التي أجريت عليها الدراسة، (أحزاب، نقابات، جمعيات) وعددهم 15 رئيسا .

- أما المجال البشري للعينة العنقودية فهو يتكون من سكان الأحياء المختارة للدراسة، وعددهم (90 فردا) حيث اخترنا مسكن واحد من كل عشرة مساكن في كل حي ممثلين برب أسرة واحد أو ينوب عنه شخص واحد من أفراد أسرته.

## 2- عينة الدراسة :

بما أن مؤسسات المجتمع المدني هي الطرف الأساسي في التنمية الشاملة، إلى جانب السكان بمثابة القاعدة الأساسية والمستهدفة من هذه العملية وانطلاقا من أهداف الدراسة التي تتمحور: حول معرفة العلاقة بين هذه المؤسسات وعلاقتها بالتنمية الشاملة، فإن النمط الأقرب إلى تحقيق هذه الأهداف هي:

المؤسسات النشطة والفاعلة والتي لها تأثير على مستوى الدولة (الجماعات المحلية) وعلى مستوى المجتمع والفعل الاجتماعي.

وتركز هذه الدراسة على عينتين تم أخذها من مجتمعين مختلفين:

**المجتمع الأول:** يمثل رؤساء مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) .

**المجتمع الثاني:** فيمثل السكان ، حتى يتسنى لنا بهذا الشكل دراسة التنمية الحضرية من جهة المؤسسات والسكان معا.

## أ- العينة الأولى:

### مجتمع الدراسة (إطار العينة):

وهو مجموع المؤسسات التي تتوزع على مجال النشاط التنموي والاجتماعي، وبناء على ذلك فقد تم اختيار خمس عشرة مؤسسة لتحقيق هدف الدراسة (أحزاب، نقابات وجمعيات).

### حجم العينة:

حددت حجم العينة بحوالي 15 مؤسسة تتوزع على مجال النشاط التنموي والاجتماعي، وبناء على ذلك فقد تم اعتماد الأسلوب القصدي لتحديد العينة من جملة المؤسسات التي يمكن اختيارها لتحقيق هدف الدراسة.

## ب- العينة الثانية:

### مجتمع الدراسة (إطار العينة):

انطلاقاً من سجل القوائم المأخوذة من الأحياء والتي يبلغ عددها 74 حي على مستوى بلدية خنشلة والمتحصل عليها من المصالح التقنية (مصلحة العمران) للبلدية ذاتها، حيث تم اختيار أربعة أحياء هي: حي النصر، حي 80 سكن، حي بوجلبانة وحي عين الكرمة.

### حجم العينة:

تم اختيار عينة عنقودية من مجموع السكان القاطنين بمدينة خنشلة تجمع الأحياء والتجمعات والمقاطعات التابعة لها، للوقوف على حجم التغيرات التي اعترتها بفعل عمليات التنمية الشاملة وهي:

- أحياء راقية: حي النصر
- أحياء شبه راقية (حسنة): حي 80 مسكن.
- أحياء شعبية (عتيقة): حي بوجلبانة.
- أحياء عشوائية: حي عين الكرمة.

لكنها متجانسة من الناحية الجغرافية (تقع في مدينة واحدة) والديمغرافية (خصائص السكان) من إجمالي المساكن والتي يبلغ عددها حسب إحصاء 2015 بـ 25451 مسكن.

لقد تم تقسيم مدينة خنشلة إلى 11 قطاعاً عمرانياً (حضرية) وفقاً لمعايير متبعة هي:

- تاريخ إنشاء المساكن وشكلها وطبيعة بنائها.

- أن هذه القطاعات متجانسة مع التقسيم الذي جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي قسم

المجال فيه إلى 11 قطاعاً عمرانياً (حضرية).

وبناء عليه، فقد جاءت أحياء الدراسة كالاتي:

- المقاطعة الأولى: تظم 384 مسكناً به 110 شارع عدد الأسر 319، عدد السكان 1059 وينتمي إلى القطاع الحضري الثاني.
- المقاطعة الثانية: وتضم الأحياء شبه الراقية (حسنة) مخططة: حي 80 مسكن ويظم 80 مسكناً به 10 شوارع عدد الأسر 80، عدد السكان 300 وينتمي إلى القطاع الحضري الرابع.

▪ المقاطعة الثالثة: ويضم 187 مسكنا به 03 شوارع، عدد الأسر 148، عدد السكان 551 يقع غرب الولاية وينتمي إلى القطاع الحضري الخامس.

▪ المقاطعة الرابعة: ويضم 224 مسكنا به 14 شارع عدد الأسر 212، عدد السكان 629 وينتمي إلى القطاع الحضري الحادي عشر . وفيما يلي طريقة احتساب العينة الثانية:

$$N1 = 384 \text{ مسكنا}$$

$$N2 = 80 \text{ مسكنا.}$$

$$N3 = 187 \text{ مسكنا.}$$

$$N4 = 248 \text{ مسكنا.}$$

وقدر المجموع الكلي  $N1+N2+N3+N4$  أي  $384+80+187+248 = 899$  مسكن مشغول

كإطار للعينة

وبحساب العينة 10% من مجموع المساكن نجد  $h=N \times 10/100$

$$h=899 \times 10/100 = 8990/100$$

$$h = 89,9 = 90$$

$$h = 90$$

إذ تم اختيار في كل حي مسكنا من 10 مساكن في كل شارع من شوارع أحياء الدراسة، حيث اخترنا مسكنا واحدا من كل خمس مساكن على يمين الشارع ومسكن من كل خمس مساكن على يسار الشارع، وتكون العينة موزعة كالتالي:

- $n1 = 384 \times 10/100 = 38$
- $n2 = 80 \times 10/100 = 8$
- $n3 = 187 \times 10/100 = 19$
- $n4 = 248 \times 10/100 = 25$

## -2 منهج الدراسة:

### أ-المنهج الوصفي:

ويمكن إتباع المراحل التي طبق وفقها المنهج الوصفي في دراستنا:

1. جمع التراث النظري المتعلق بموضوع الدراسة.
2. تحديد الإشكالية وصياغة أسئلتها وفرضياتها.
3. تعيين مجتمع الدراسة وتحديد خصائصه ومميزاته ليتم بعدها اختيار العينة المناسبة.
4. اختيار الأدوات المنهجية المناسبة وهي الملاحظة واستمارة الاستبيان ودليل المقابلة.
5. تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات وفقا للمدخل النظري والدراسات السابقة.

## ب- المنهج الإحصائي:

وقد تم استخدامه للقيام بالتحليلات الإحصائية في عملية اختيار العينة وطريقة توزيعها وطريقة عرض البيانات التي تمت معالجتها في جداول تكرارية ودوائر هندسية ومدرجات تكرارية ورسومات بيانية، من أجل التمثيل الصحيح والواقعي لتلك البيانات حتى تعطي نظرة تحليلية أكثر دقة لها ويتسنى قراءتها قراءة إحصائية جيدة

## 4- أدوات جمع البيانات:

### أ- الملاحظة:

- من خلال بطاقة الملاحظة المستخدمة في هذه الدراسة فإنه تمكنا الخروج بالنتائج التالية:
- أمكننا التعرف على مقرات مؤسسات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات) فمنهم من يمتلك مقر خاص ودائم كالأحزاب و النقابات، ومنهم من إتخذ مقر العمل مقرا لمؤسسته من حال الجمعيات.
  - أمكننا الحصول على بيانات و معلومات تتعلق بهذه المؤسسات و الاطلاع على أهم البرامج التنموية التي تقوم بها خاصة في مجال التنمية الشاملة.
  - التعرف على أهم و أنواع المشاريع التنموية التي طرحتها هذه المؤسسات،وقدمتها للأحياء المعنية بالدراسة.
  - التعرف على أهم المرافق والخدمات الموجودة في هذه الأحياء.
  - التعرف على الحياة اليومية للسكان.
  - كما تم تحديد الجوانب العامة للموقع والحدود لهذه الأحياء من خلال حصولنا على الخرائط و البيانات المتعلقة بعدد المساكن والسكان.
  - أمكننا التعرف على مشاكل كل حي على حدى.
  - أمكننا التعرف على رضا السكان حول هذه المشاريع التنموية الموجودة في أحيائهم.

### ب- المقابلة:

- وقد تمت صياغة أسئلة المقابلة وتصنيفها (أنظر الملحق رقم 4) انطلاقا من مشكلة الدراسة والأسئلة التي أثارها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، بالإضافة إلى الفرضيات، وهذه المحاور هي:
- المحور الأول: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالتنمية الشاملة.
  - المحور الثاني: علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسكان فيما يخص التنمية الشاملة.
  - المحور الثالث: علاقة الجماعات المحلية بمؤسسات المجتمع المدني.

## ثامنا- مناقشة نتائج الدراسة:

← يعد دور مؤسسات المجتمع المدني خيارا استراتيجيا لا مفر منه في الوقت المعاصر، وضرورة ملحة ومطلبا في ظل التحديات المعاصرة، لأنها تعمل على استعادة التوازن ومواجهة المشكلات والتفاعلات المتبادلة. ومن خلال النتائج التي أسفرت عنها المقابلات المعمقة تؤكد رؤيتنا النظرية للمداخل المفسرة لدور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها اتساقا اجتماعيا تقوم بوظيفة فعالة وأساسية في إشباع الحاجات الضرورية

للسكان الحضريين وتساعد على تسهيل وإيصال الخدمات الحضرية والحياتية للسكان وتيسرها لهم، وهذه إحدى أهداف التنمية الشاملة.

← بالرغم من الاعتراف بأهمية الجهود والعمل التطوعي في المجتمع، وما يمكن أن يحققه من إيجابيات تعود على المجتمع والمتطوعين أنفسهم، إلا أننا كثيراً ما نجد بعض العقبات التي تقف أمام الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني أهمها:

■ التعقيد التنظيمي تجاه إجراءات السماح لممارسة هذه المؤسسات لأنشطتهم وتعدد وجهات الإشراف: عادة ما تخلق الأجهزة الإدارية القائمة التي تتسم بالتعقيدات الروتينية والبطء الشديد وانتشار اللامبالاة والسلبية عدة مشاكل ومعوقات تقف في وجه عملها

■ عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع أو تنظيمه في المجتمع.

■ عدم النضج المهني لدى قيادي مؤسسات المجتمع المدني وعدم استيعاب البعض منهم للعمل التطوعي مما يقتل في المجتمع الجهود التطوعية.

■ افتقاد الثقة من قبل السكان في قدرات وإمكانيات الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني خاصة في ظل التعامل والعمل مع الأحياء السكنية الشعبية والمتخلفة.

← إن إحساس السكان وشعورهم بأن لهم الحق في رسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات التي تتعلق بأحيائهم، يجعل مشاركتهم في مشروعات التنمية الشاملة وتنمية أحيائهم أكثر إمتاعاً وذلك بالسماح لهم في المشاركة فيها، مما يزيد في تنشيط حراك السكان باعتبار التنمية الشاملة أهم قنوات المشاركة .

كما أن نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية بين السكان والتأكيد على إرادتهم والمساهمة الفعالة من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي، ومن خلال الفعل المشترك وتقديم خدمات النفع العام، علاوة على تنظيم وتفعيل ثقافة المبادرات الذاتية وثقافة التأكيد على بناء إرادة الأفراد يجذبهم إلى ساحة الحياة التشاركية.

إن وعي السكان بأهمية التنمية الشاملة عن طريق العمل التطوعي ومشاركتهم فيها، من شأنه أن يحدث التغيير المقصود وفي إطار من الرسمية والمؤسسية ولكن في صورة جهود تطوعية التي بدونها يصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق تنمية شاملة فعالة.

فوعي السكان له دور مؤثر في دفع عملية التنمية الشاملة وله دور الصدارة في قيادة وتوجيه التغيير وهذا ما أكدناه في تعريفنا للتنمية الشاملة "بأنها تغيير اجتماعي مقصود" من منطلق أن وعي السكان هو الذي تقوم على أكتافه عملية الإنتاج المادي واللامادي في أي مجتمع، بالإضافة إلى أن السكان هم المعنيون والمستهدفون من برامج التنمية الشاملة لأن أهدافها في النهاية هو تحقيق الحياة المادية والاجتماعية (الألفة) لسكان الأحياء.

← إن ضرورة الاهتمام بالظروف العامة والمشكلات التي يعاني منها سكان الأحياء الدراسة والنظر إليها من الداخل، و إشراكهم في مشروعات التنمية الشاملة. وحسب نتائج الدراسة أدت إلى:

■ عدم مقاومتهم ومعارضتهم للتجديدات، بل إنهم أكدوا أن هذه الخدمات المقدمة لهم مناسبة لبيئاتهم لذلك فإن مشاركتهم زادت من نجاح برامج ومشروعات التنمية الشاملة.

■ و من خلال السكان تم حل مختلف المشاكل الحضرية المتعلقة بهم داخل أحيائهم من خلال اكتشافها والعمل مع مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية على حلها.

■ كما أن المشاركة زادت من الوعي الاجتماعي لهم. لاضطرار القائمين عليها **الجماعات المحلية** إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار مما يقلل ويمنع في بعض الأحيان من وقوع أخطاء من القائمين والمسؤولين على تنفيذ برامج التنمية الشاملة.

#### خاتمة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة الكشف عن مساهمة المجتمع المدني في تجسيد المواطنة الفعالة لتحقيق التنمية الشاملة، وهي دراسة ميدانية أجريت على بعض أحياء مدينة خنشلة ممثلة في نوعين من العينة ، العينة الأولى عبارة عن عينة قصديه عددها 15 ، أما العينة الثانية فكانت عينة عنقودية لأنها تمثل أحياء المدينة ( حي النصر، حي 80 سكن، حي بوجلبانة وحي عين الكرمة ) بصفتها أطراف مباشرة في التنمية لا سيما بعد التوجه الذي انتهجته الدولة والذي يصب في مجمله إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن. وقد اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي وتم التطبيق من خلال تقنية الملاحظة بشقيها البسيطة والمنظمة ، وتقنية المقابلة.

وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها :

- أن دور مؤسسات المجتمع المدني خيارا استراتيجيا لا مفر منه في الوقت الحاضر
- هناك عقبات جمة تقف أمام الجهود التطوعية لمؤسسات المجتمع المدني منها ( التعقيد التنظيمي، عدم وجود أجهزة متخصصة للتشجيع على التطوع، عدم النضج المهني لدى قيادي مؤسسات المجتمع المدني.....

أحاساس السكان والشعور بأن لهم الحق في رسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات التي تتعلق بأحيائهم.

#### قائمة المراجع

- 01- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، حلوان، مصر .
- 02- محمد حسن الدخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2009
- 03- متروك الفالح، المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002 .
- 04- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة العربية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، .
- 05- بشير الطيف، محسن عيد علي، خدمات المدن (دراسة في الجغرافية التنموية) ، مرجع سبق ذكره
- 06- عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة) ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001 .
- 07- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، .
- 08- معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره .
- 09- أحمد مصطفى خاطر، المرجع السابق،
- 10- السيد عبد العاطي، السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004 .

- 11- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان وآخرون، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية ،
- 12- بشير إبراهيم الطيف، محسن عيد علي، ( دراسة في الجغرافية التنموية ) خدمات المدن، المؤسسة الحديثة للكتاب،  
طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2009 .
-





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة عباس لغزور، خنشلة  
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية  
بالتعاون مع مشروع البحث والتكوين العلمي، تدريب وتطوير الراس كليل التكملي ووفرة في فسين جودة المؤسسات الجزائرية العلمية  
رقم المشروع: 102JUN400720210001 -

## شهادة مشاركة

يشهد كل من عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عباس لغزور خنشلة، / كنور معروف  
ورئيس الملتقى، / محمود بوقطف

بأن: / عمار مبروكي من: جامعة قسنطينة 2  
قد شارك في فعاليات الملتقى الوطني الأول حول:

العلاجات الاجتماعية ودورها في تعزيز قيم المواطنة والميثاق بسلام لدى أفراد المجتمع الجزائري  
المنظم بجامعة التنمية العلمية في البنا الجزائرية أو تسيير للمجتمع المدني، باستضافة مدينة خنشلة  
2021

بمشاركة: فلت مبروكي، استرجعية التنمية العلمية في البنا الجزائرية أو تسيير للمجتمع المدني، باستضافة مدينة خنشلة  
رقم الوثيقة: 102JUN400720210001  
للتأكد من صحة الوثيقة، يرجى الاتصال  
بجامعة عباس لغزور، خنشلة، الجزائر  
رئيس الملتقى: / عمار مبروكي

